



مجلة التربية للعلوم الإنسانية

مجلة علمية فصلية محكمة، تصدر عن كلية التربية للعلوم الإنسانية / جامعة الموصل



التأويل من أصول الفقه إلى الدرس اللساني والفلسفي الحديث

رأفت لؤي آل فرج³

عبد الله خليف خضير²

رنا محمد صالح¹

قسم اللغة العربية / كلية التربية / جامعة الحمدانية¹

قسم اللغة العربية / كلية الآداب / جامعة الموصل²

كلية العلوم الإسلامية / جامعة الموصل³

الملخص

معلومات الارشفة

يحاول هذا البحث تسليط الضوء على مفهوم التأويل في أصول الفقه ومن ثم بيانه في الدرس اللساني والفلسفي الحديث ومدى تشابه التأويل في أصول الفقه مع الدراسات اللسانية والفلسفية الحديثة ومدى الاختلاف، ولا تحاول الدراسة هنا بيان اسبقية الجهة التي تناولت التأويل بقدر ما تحاول الوصول الى الفهم العميق للتأويل وآليات تطبيقه على النصوص والمنعطفات الى مر بها التأويل ليصل الى الصورة التي نراها في عصرنا الحاضر، وربما كانت أصول الدين من أكثر الميادين التي اعتمدت بشكل كبير على التأويل في تحليل النصوص الدينية وفهمها؛ لذا وقع اختيارنا عليها لتكون منطلقا واساسا للوصول الى الدرس اللساني والفلسفي الحديث وبيان التشابه والاختلاف بين الميادين ومدى افادة أحدهما من الآخر، ومع أنّ الدراسة نظرية إلا أننا حاولنا ادراج مجموعة من الأمثلة التطبيقية؛ وبذلك اعتمدت الدراسة على المنهجين الوصفي والتحليلي، وتناولنا الموضوع من جوانب عدة هي: التأويل من اللغة إلى الاصطلاح، والتأويل في التراث العربي، والتأويل في الدرس اللساني والفلسفي الحديث، والنص والخطاب أفق التقاطع والتوافق بين أصول الفقه والدرس اللساني الحديث

تاريخ الاستلام : 2025/4/15

تاريخ النشر : 2026/1/20

الكلمات المفتاحية :

الاصول، اللسانيات، الفلسفة، التأويل

معلومات الاتصال

رنا محمد

isra.idia33@gmail.com

DOI: *****, ©Authors, 2025, College of Education for Humanities University of Mosul.

This is an open access article under the CC BY 4.0 license (<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>).



Journal of Education for Humanities

A peer-reviewed quarterly scientific journal issued by College of Education for Humanities / University of Mosul



Interpretation from the Fundamentals of Jurisprudence to Modern Linguistic and Philosophical Studies

Rana Mohammed Saleh¹

Abdullah Khalif Khadir²

Raafat Luay Al-Faraj³

College of Education, University of Al-Hamdaniya¹

College of Arts / University of Mosul²

College of Islamic Sciences / University of Mosul³

Article information

Received : 2025/4/15

Published 2026/1/20

Keywords:

principles, linguistics,
philosophy, interpretation

Correspondence:

Rana Mohammed

isra.idia33@gmail.com

Abstract

This research attempts to shed light on the concept of interpretation in the principles of jurisprudence and then explain it in the modern linguistic and philosophical study and the extent of similarity of interpretation in the principles of jurisprudence with modern linguistic and philosophical studies and the extent of difference. The study here does not attempt to explain the priority of the party that dealt with interpretation as much as it attempts to reach a deep understanding of interpretation and the mechanisms of its application to texts and the turns that interpretation passed through to reach the image that we see in our present age. Perhaps the principles of religion are among the fields that have relied most heavily on interpretation in analyzing and understanding religious texts. Therefore, we have chosen it as a starting point and basis for arriving at modern linguistic and philosophical studies and clarifying the similarities and differences between the two fields and the extent to which one benefits from the other. Although the study is theoretical, we have attempted to include a set of practical examples. Thus, the study relied on both descriptive and analytical approaches, and we approached the subject from several perspectives: interpretation from language to terminology, interpretation in the Arab heritage, interpretation in modern linguistic and philosophical studies, and text and discourse: the horizon of intersection and compatibility between the principles of jurisprudence and modern linguistic studies

DOI: *****,, ©Authors, 2025, College of Education for Humanities University of Mosul.

This is an open access article under the CC BY 4.0 license (<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>).

مقدمة:

لا يعدّ التأويل مجرد قراءة سطحية أو تفسيراً عابراً، إنّما هو علم يتطلب صراع العقل ونضاله في معارك فكرية عميقة، إذ لا يتحقق الفهم إلاّ بعد معاناة حقيقية بين طيات النصوص ومكامن أعماقها بطريق الموازنات الدقيقة والتحليلات المتأنية. فهو ليس مسارا سهلا، بل هو رحلة طويلة شاقّة وشائكة من التعلم والدربة والدراسة والتسلح بالقراءة المعمقة للنصوص واستكشاف المعاني واستجلاب المقاصد. والتي تكون طريقا لفتح ما أستغلق من الأبواب بمفاتيح الفهم والتفاعل.

وتأسيسا على ما سبق فإنّ التأويل يعالج أهم قضية في تاريخ الفكر الإسلامي قديما وحديثا وهي سير أغوار النصوص والتبخر في أعماقها، بإعمال العقل والنقل لما لهما من بالغ الأثر في فهم النصوص الشرعية واستكشاف مقاصدها، وهي القضية التي ولدت سجالات ونقاشا مستفيضاً مستطيلاً من عصر الإسلام الأول وإلى يومنا هذا. ومن الخطورة بمكان؛ لأنه يتعامل مع النصوص الشرعية، إذ ضل بسببه خلق كثير وفرق شتى، وكذا الحال ما نتج في العصر الحديث من مدارس لغوية تسربت سربال الحداثة في أوروبا، كانت لها اتجاهات متعددة في تلقي النص وتعدد القراءة، على أننا لا نعدم عمق التأويل للنصوص في إرثنا القديم، ولا سيما في فهم النص القرآني الذي حفلت عددا من آياته بالمتشابه المجل من القول الذي لا يستبان فهم المقصود منه فهما مباشرا دون إعمال للعقل، وتسريح النظر، وتعميق الفكر، وقد نص القرآن الكريم بصريح ذلك فقال: (هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات وأخر متشابهات) آل عمران /7، ثم أوكل علم المتشابه المطلق له سبحانه وتعالى: (وما يعلم تأويله إلا الله) آل عمران /7، وبعبارة أدق: تأويله، ومن تقرير الحكم أن المسلمين في عصر النبوة لم يكونوا بحاجة إلى التأويل؛ لأنّ الرسول كان بين ظهرانيهم وهو المرجع لهم فيما يستغلق فهمه وإدراكه. وكذا في عهد الخلفاء والتابعين من بعده، ولما بدأت الحياة تتغير والوقائع تتمظهر حتى بدأت تستجد قضايا لم تكن الحاجة فيما سبق أن تظهر؛ لذا عمد العلماء إلى دراسته وإعمال فكرهم من أجل الوصول إلى حلول ناجعة بحسب المستجدات الطارئة على حياتهم، وهكذا عُدت الحاجة إلى التأويل ضرورة يفرضها واقع الحياة وحاجة ملحة. وقد خضعت عملية (التأويل) إلى الكثير من تعدد أقوال المذاهب الفكرية والاتجاهات العقديّة، فولد إشكالا يوجب البحث عن المعنى أو المعاني الكامنة المخبوءة وراء النصوص باختلاف أنواعها. نخلص من هذه المقدمة إلى أنّ للتأويل أهمية كبيرة في الفكر الإنساني بعامه والفكر العربي خاصة.

التأويل من اللغة إلى الاصطلاح:

لابد لنا من وقفة لمعرفة الأصل اللغوي للتأويل ونصل إلى معقد الكلام من هذا الجزء من التمهيد المعد إلى تتبع مسار مصطلح (التأويل) لدى العلماء بتعدد الاتجاهات والمقاصد التي تناولته، وجرّياً مع المعهود في بيان المصطلحات يتوجب التلبث مليا عند الولادة اللغوية لمصطلح (التأويل) للكشف عن العلاقة الترابطية بين اللغة والاصطلاح، وبطبيعة الحال لابد لمن يريد التأثيل لكلمة ما أن يبدأ بما أصل له ابن فارس (ت395هـ) حيث قال

عن مادة: (أ، و، ل): (الهمزة واللام والواو أصلان: يدلان على ابتداء الأمر، وانتهائه، أما الأول وهو مبتدأ الشيء، والمؤنثة الأولى، مثل أفعل وفعل... والأصل الثاني: الأيل أي الذكر من الوعول، وآل يؤول أي رجع يقال: أول الحكم إلى أهله أي أرجعه ورده إليهم،.... ومن هذا الباب تأويل الكلام، وذلك قوله تعالى: (هل ينظرون إلا تأويله) سورة الأعراف / 53 أي: ما يؤول إليه في وقت بعثهم ونشورهم) (ابن فارس، 1979م، صفحة 81-82)، ومن تصريف المادة نفسها أن يقال: آل الشيء يؤول أولاً ومآلاً رجع، وأول اليه الشيء، رجع... وتأول الكلام أي، دبره وقدره قال تعالى: "ولما يأتهم تأويله" سورة يونس / من الآية 39 أي لم يكن لهم علم بتأويله، والتأويل عبارة الرؤيا قال تعالى: "هذا تأويل رؤياي من قبل" سورة يوسف / 100 (ابن منظور، 1414هـ، صفحة 32/11)، ومن أقرب ما يفسر به التأويل من الألفاظ، بأنه هو: التفسير أي تفسير الكلام الذي تختلف معانيه، ولا يصح إلا ببيان غير لفظه (الفراهيدي، صفحة 8 / 369)... والتأويل على اعتبار ما يؤول إليه، ومنه أولته تأويلاً وتأوله تأويلاً بمعنى، (الجوهري، 1987م، صفحة 63)، والائتيال هو الاصلاح والسياسة، (ابن منظور، 1414هـ، صفحة 32/11) وهو أن يسלט المؤول ذهنه وفكره على تتبع سر الكلام إلى أن يظهر المقصود والمراد (الفيروزآبادي، 1431هـ، صفحة 55/1)، وكذا هو مصدر أول، وأصل الفعل المجرد من الزيادة الصرفية آل يؤول أولاً. نستجمع من هذا البيان المعجمي بأن التأويل تدور معانيه اللغوية، وتحوم حول حمى معلومة هي: الرد والرجوع والموضع والمكان والعاقبة والتفسير، وكلها معانٍ قصدية تستجلب المعنى الحقيقي للنصوص والقصدية منها. فالأيل سمي أَيْلاً؛ لأنه يتحصن بالجبل الخ. فكأن المعنى المقصود يستكن ويتحصن في رحم النص. ورد المعنى إلى أصله المقصود. ومما يستدعي لزوم ذكره لضرورته الموجبة له أن التأويل يقترب اقتراباً ضيق المسافة من التفسير وتشاجرت الأقوال فيهما، فمن ذاهب إلى أنهما بمعنى واحد فتقول: (تأولت في فلان الأمر أي: تحريته وتديرته) (ابوعبيدة، 1954م، صفحة 87/1)، وهذا ما ارتأه الصحابة أيضاً في أنهما بمعنى واحد. والدليل على ذلك ما نقل عن لسان ابن عباس (رضي الله عنهما) في قوله تعالى: (والراسخون في العلم....)، بقوله: (أنا من الراسخين في العلم الذين يعلمون تأويله) (ابن الأثير، 1979، صفحة 62)، أي هو التفسير بلغة السلف... وهذا يدل على أن العلماء الأولون لم يفرقوا بينهما لجامع الدلالة اللغوية العامة بينهما،... فالتفسير هو مأخوذ من (فسر) أي: بيان الشيء وإيضاحه ومنه الفسر، يقال فسرت الشيء وفسرته (ابن فارس، 1979م، صفحة 818)، ومن ذاهب إلى مفرق بينهما، يتضح لنا بأن معالم الفرق بدأت في حدود القرن الخامس للهجرة؛ إذ ورد أن الثعلبي (ت427هـ) فرق بينهما فعنده: التفسير هو التتوير وكشف المغلق أو المستغلق من المراد بلفظه، و(التأويل) هو صرف الآية إلى معنى تحتمله يوافق ما قبلها وما بعدها. (الثعلبي، 2002م، صفحة 87/1) ومنهم من نظر إلى (التفسير) بأنه الإخبار عن أفراد آحاد الجملة، والتأويل هو الإخبار بمعنى الكلام، وقول رأى بأن: التفسير أفراد ما انتظمه ظاهر التنزيل، والتأويل إخبار بغرض المتكلم وكلامه، وقيل بأن التأويل استخراج معنى الكلام لا على ظاهره، بل على وجه يحتمل المجاز أو الحقيقة (العسكري، 1980م، الصفحات 48-49).

والتفسير في عرف أهل التفسير ظاهر لا يخفى ولا يجهل فهو: علم يعرف فهم كتاب الله تعالى المنزل على نبيه محمد صلى الله عليه وسلم، وبيان معانيه واستخراج أحكامه وحكمه، واستمداد ذلك من علم اللغة والنحو والصرف والبيان وأصول الفقه والقراءات والناسخ والمنسوخ (امام الحرمين، 1997م، صفحة 13/1). وقد أشار الزركشي (ت 794هـ) إلى أنه راجع إلى معنى الوضوح والكشف، أي كشف المغلق من المراد بلفظه وإطلاق المحتبس، عن الفهم. وأردف مشيراً إلى من أشار إلى ترادفهما فكأن من التأويل والتفسير بمعنى واحد، بيد أنه رجح رأي القائلين بالفرق بينهما. فالتفسير يكون في الجمل، أو ما يستعمل في غريب ألفاظ القرآن: كالبجيرة والسائبة والوصيلة، أو في الوجيز المبين للشرح، نحو قوله تعالى: "وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة" سورة البقرة / 189. أمّا التأويل فإنه يتأوب ما بين العموم والخصوص نحو: الكفر فاستعمالها ما بين العام والخاص، فالعام هو بمعنى الجود المطلق، وتارة بمعنى جود الباري خاصة، وهكذا وقيل التأويل ما استنبط من المعاني. (الزركشي، 1957م، صفحة 1 / 331 . 333). منها ونزيد من القول في البائن بينهما أنّ التفسير بيان وضع اللفظ على جهة الحقيقة والمجاز نحو: لفظ (الصراط)، ومنها أيضاً أن التفسير هو بيان المعاني التي يتوصل إليها بالعبارة والتأويل بالإشارة ... (الذهبي، 1976م، الصفحات 19/1-22). فالتنازع والتجاذب والجدلية عن الفرق بينهما مشكلة أزلية لا تنتهي. ومما قيل أنّ التفسير يقع في الألفاظ ومفرداتها والتأويل في المعاني والجمل. (القطان، 2000، صفحة 1 / 320) ونرى بأنّ التفسير هو في العام المطلق والتأويل هو الخاص المدقق. أي فيه عمق والغوص في أعماق عبارة النص للوصول إلى المعاني الخفية غير الجلية بظاهر اللفظ والقصدية منها قوله تعالى: "ظهر الفساد في البر والبحر" سورة الروم / 41، قال بعض المفسرين: البر هو البر المعروف، والبحر هو المعروف، لكن ذهب أهل التأويل إلى أنّ البر هو اللسان والبحر هو القلب.

أمّا التأويل في الاصطلاح فيختلف على حسب السياق أو الزمن الذي ظهر فيه، فالواقع الذي تطورت فيه الحياة شيئاً فشيئاً، بانفتاح المسلمين على العالم، واختلاطهم بالثقافات الأخرى، وتطلعهم إلى العلوم الفلسفية والمنطقية و بروز النزعة العقلية كلها ساعدت على التأويل بوصفه حاجة تتلاءم مع الحياة الفكرية. والمطلع على الكتب الدينية في العقيدة والكلام والفلسفة الإسلامية والتفسير والأصول وغيرها يرى مصداق ذلك بالنتيجة أدى إلى ظهور نتائج جديدة في التعامل مع النصوص. يرافقها التسلح بآليات معرفية عميقة جداً إننا نصل إلى أنّ التأويل بوصفه مصطلحاً هو: صرف اللفظ عن معناه الظاهر إلى معنى يتحمّله إذا كان المحتمل الذي يراه موافقاً بالكتاب والسنة مثل قوله تعالى: "يخرج الحي من الميت" سورة يونس/ 31، فإن أراد اخراج الطير من البيضة كان تفسيراً، وإن أراد اخراج المؤمن من الكافر كان تأويلاً (الجرجاني، 2003م، صفحة 46/1). ونقله ضرورة إلى ميدان تخصصنا (أصول الفقه)، نعرض فيها مبتغاهم من (التأويل) الذي يشكل مطلباً جدياً مهم من مطالب هذا العلم الرصين، فقد ارتبط مفهوم التأويل عند الأصوليين بدراساتهم للدلالات اللغوية الواضحة والخفية والمنطوقة والمفهومة والقطعية والظنية للنصوص الشرعية المؤدية لمقاصد الشريعة المتعلقة بأحكام المكلفين

المستندة إلى أسس عقلية وفكرية من منطلق اللغة والتشريع والاجتهاد. وقد شهد هذا الاستقاء تطوراً معرفياً من حيث تحديد المناهج الأصولية وقواعدها العلمية بعد الإمام الشافعي (رحمه الله)، الذي أسس هذا العلم نتيجة الحاجة الملحة والتفاعلات الحضارية المختلفة والتحويلات السياسية والعلمية التي أنتجت اتجاهات تأويلية كثيرة شكلت آراء واتجاهات ومدارس النظر العقلي في النص الشرعي (العضراوي د.، 2014م، صفحة 27). إذا التأويل هو مجال خصب، ومادة أساسية تفسر على ضوءها النصوص الشرعية تسبغ عليها صبغة قانونية تعد قواعد وضوابط دعت الحاجة إليها. وانطلاقاً مما سبق نجد أنّ لهذا المصطلح مفهوماً مختلفاً عند المتقدمين من السلف عن المتأخرين، والذي يعيننا في مقامنا هذا المتقدمون منهم، فالأصوليون في تأصيله على مذاهب، منها: فالأغلب عندهم أنّ التأويل قد جعل في مقابل الظاهر من الألفاظ، والظاهر عندهم هو الاحتمال المتبادر للذهن عند انطلاقه واستعماله هو اللفظ المحتمل معنيين فاكثراً، أحدهما ظاهر، أو ما يتبادر عند انطلاقه معنى مع تجويز غيره، ولا يمكن العدول عنه إلا بتأويل، واللفظ الظاهر: ما دل على معنى بالوضع الأصلي أو العرفي ويحتمل غيره احتمالاً مرجوحاً (الأمدي، 1402هـ، صفحة 52/3)، فالفكرة الأساسية عند جلهم هي الاحتمال الأولي المتبادر أي المعنى الأول، والظاهر هو ما يحتمل غيره، أي ما يقبل التأويل، وبناء على هذا المفهوم فإنّ التأويل هو: صرف اللفظ عن ظاهره لدليل يصير به المرجوح راجحاً. ومما تجدر الإشارة إليه أنّ صاحب كتابنا المختار للدراسة الإمام السرخسي هو من السادة الأحناف. وقد سلفت الإشارة إلى مذهبه آنفاً. فالتأويل عندهم: ما أتضح من اللفظ الذي تعددت مرادفاته بدليل ظني، سواء أكان مشتركاً أو مشكلاً أو مجملاً. (الدبوسي، 2001م، صفحة 118/1)، وعرفه الإمام السرخسي بأنّه: (تبيين بعض ما يحتمل المشترك بغالب الرأي والاجتهاد). (السرخسي، 2021، صفحة 126/1) وعد الخاص هو الأثبت من المشترك، ففي المشترك احتمال غير المراد ومع الأخير لا يتحقق الثبوت وهكذا.

ومما يلزم التنبيه عليه أنّ السرخسي قد عرف (المؤول)، بما يعادله منه مصطلح (التأويل)، فهما عنده بمعنى واحد، ومما يعضد ذلك بأنه اتبع كلامه بذكر التعريف اللغوي للمصطلح بمعنى الرجوع والعاقبة فقد توخى الدقة بذلك (السرخسي، 2021، صفحة 127/1). فثمة صلة وشيجة وأصرة قوية بين المعنى اللغوي والاصطلاحي... لأنّ اللغة وسيلة لفهم النصوص...

والمؤول في تعريف مفهومه، هو المصروف عن ظاهره بدليل، ويكون حكمه كالظاهر فهو مفعول فعل المؤول. وقد دخل المؤول في أقسام النظم، وإن كان تبيين المراد منه بالاجتهاد؛ لأنّ المجتهد يبين باجتهاده أنّ المراد من هذا النص أو هذا، ثم بعد ذلك يضاف الحكم إلى النص، فسار كأنّ النص ورد في هذا مع الاحتمال، والحكم جاز أن يثبت بنص فيه ضرب احتمال كالنصوص المحتملة للمجاز، ونص العام الذي خص منه البعض (السغناقي، 2001م، صفحة 218/1).

أما التأويل عند (الفقهاء) والفقهاء والأصوليون توأم الفقه، فقد اخذ عندهم مجالاً رحباً؛ لأن الأحكام متجددة والوقائع متغيرة، فيكون بعد الرجوع إلى الكتاب والسنة - إن عرضت لهم مسألة لجأوا إلى الاجتهاد وهو عندهم: هو ابداء احتمال في اللفظ المقصود، بدليل خارج عنه (القرطبي، 1964م، صفحة 25/5).

ومن مداخل التأويل في العلوم مدخله في علم النحو ممّا لا خلاف فيه أن النحو وأصوله قد تأسس على مبادئ الأصوليين من الفقهاء، فأصول النحو قامت على قواعد أصول الفقه فلما كان أصول الفقه هو طريقه على سبيل الاجمال وكيفية الاستدلال بها فإن أصول النحو هو: (علم يبحث فيه عن أدلة النحو الاجمالية من حيث هي أدلته، وكيفية الاستدلال بها، وحال المستدل) (السيوطي، 2006م، الصفحات 1-10)، فمبدأ العلمين متطابقان، حتى أنّ الأصول من سماع وإجماع وقياس هي ذاتها بينهما مع سبق أصول الفقه على أصول النحو، وقد خضعت كثير من مسائل النحو في مجال التأويل بما يحتمل من تأويلات وتوجيهات واردة في النص ومن مسائل التأويل النحوي: التقدير للإعراب ومراجعة الأصول والفروع والحمل على اللفظ والمعنى وغيرها من الطرق التأويلية التي يصعب حصرها في هذا العمل أو التمثيل (حليم، صفحة 12)، وقد استعمل النحاة مصطلح التخرّيج تارة والتأويل تارة أخرى، وهذا إن دلّ فإنما يدلّ على التفكير العقلي العميق للنصوص، فعصروا تلك النصوص لتتوافق مع ذلك الأصل، فقد ذكر السيوطي نقلاً عن أبي حيان أنّه قال: (إنّما يسوغ التأويل إذا كانت الجادة على شيء يخالف الجادة فيتأول) (السيوطي، 2006م، صفحة 138). وما الضرورة الشعرية إلا صورة جلية من صور التأويل النحوي.

وقد نمت هذه الظاهرة وتشعبت عند البصريين، محاولة منهم تأويل الظواهر اللغوية على وفق القواعد النحوية التي قعدوا لها على عكس الكوفيين الذين بنوا قواعدهم على كلّ شاهد وصل اليهم. حتى لو كان واحداً لا ثاني له. والمتتبع لمسيرة النحو العربي يجد أنّ مصطلح التأويل في بواكير النشأة النحوية لم يعرف تعريفاً جامعاً شاملاً، بل عرضوا له عن طريق معالجاتهم للصور النحوية المحتاجة إلى بيان وجوه التأويل بما يحتمله من وجوه أو تستغمضه من أحكام وأخذ التأويل يتضح شيئاً فشيئاً حتى آل الأمر إلى النحاة المحدثين، فكان التأويل عندهم مصطلحاً أو مفهوماً قازماً، فهذا الدكتور تمام حسان مثلاً ارتبط مفهوم التأويل عنده بلفظ (الرد) في قوله تعالى: "فإن تنازعتم في شيء... فردوه..". سورة النساء /59، وقال فمن أول فرعا فقد جعله يؤول إلى أصله أي رده إليه. ويرى الدكتور علي أبو المكارم، أنّ التأويل النحوي يمتد مفهومه امتداداً مباشراً عن مدلوله اللغوي وحصره في الدلالة على العاقبة والمآل والتدبر والتقدير، مستشهداً بأبيات شعرية منها: للأعشى: على أنها كانت تأول ربيعي السقاب فأصحابا (المكارم، 2007م، صفحة 231) وخلاصة الأمر فالتأويل عند النحاة هو ما لم يأت موافقاً للقاعدة النحوية، فيحتاج إلى أن يؤول. ويعرض الدكتور عبد الفتاح الحموز تصوره للتأويل، وهو لم يخرج عن سبقه والمألوف عند معظم الباحثين لتعريف التأويل، سوى ذكره مصطلحات مرادفة للتأويل، وهي تحوم حول حمل النص على غير ظاهره لتصحيح المعنى، أو الأصل النحوي (الحموز، 1984م، صفحة 17)، فالعامل المشترك

بين هذه التعاريف هو كون التأويل عبارة عن صرف اللفظ من المعنى الظاهر إلى معنى آخر يحتمله ويعضده بدليل. ومما يلزم التنبيه عليه أنّ مفهوم التأويل عند علماء الأصول يجري في ميدان المجاز، وحمل المشترك على أحد معنياه أو معانيه، ومنه أيضا حمل المطلق على المقيد، وحمل الخاص على العام، وحمل الأمر على غير الوجوب، والنهي على غير التحريم، وتقدير المضمّر في دلالة الاقتضاء (الجراح، 2009، الصفحات 108-109).

نخلص من كلّ ما تقدم أنّ التأويل إعمال العقل والفكر مع التمكن من آليات وأدوات معرفية من أجل الغور إلى أعماق النصوص واقتناص المعنى المركزي المستكن في النصوص للتوصل إلى القصدية منها.

التأويل في التراث العربي:

مخصوص كلامنا ههنا عن التأويل عند الأصوليين ، فمن المعلوم أنّ ارتباط المفهوم لديهم هو كان متعلقا بالدلالات اللغوية بتتوعاتها: الجلية والخفية... للنصوص الشرعية، واستثمار القصدية منها المرتكزة على أسس وقواعد علمية القائمة على مبدأ اللغة والتشريع والاجتهاد، الذي شهد تطورا معرفيا ملحوظا، من حيث تحديد القواعد الأصولية؛ إذ لم تكن بهذا النضج المعهود والمشهود في مؤلفاتهم، فكانت القواعد الأصولية في طور الحواشي ومرّت بمراحل حتى استوت على سوقها، وأشرنا من قبل إلى أنّ الصحابة لم يكونوا بحاجة إلى دلائل؛ لأنّ الرسول صلى الله عليه وسلم بين ظهرائهم، والوحي ينزل إليه، وبعد وفاة النبي، كان الصحابة رضوان الله عليهم غير محتاجين للأدلة والقواعد، فهم يفتون ويقضون بالنصوص التي تلقوها من النبي (صلى الله عليه وسلم)، ويفهمون المراد والقصد؛ لأنّ اللغة فصيحة سليمة يتكلمون بها سليقة بعيدا عن اللحن، وكانوا يستنبطون الأحكام في ضوء الملكة السليمة، ثم أصاب اللغة شيء من الضعف، فتقشّى اللحن، وضعفت الملكة مع اتساع رقعة الإسلام في عصر التابعين وبعدهم ودخول أعداد كبيرة إليه

وكان من المنطقي والحال هذا الاحتياج إلى فهم النصوص وقواعد شرعية للاستناد عليها، ومع البعد عن مركز الحديث وهي المدينة المنورة، فقد ظهرت مدرستان: إحداهما في المدينة المنورة وهي معتمدة في إصدار الأحكام على الموجود من تراث وارث النبي محمد (صلى الله عليه وسلم) وتراث أصحابه (رضي الله عنهم)، وإن لم يجدوا بغيثهم، لجأوا إلى الاجتهاد والقياس.

والثانية نشأت في الكوفة نظرا لبعدها عن المدرسة الأولى، فكانوا يفتون بما عرفوه من تراث النبي (محمد صلى الله عليه وسلم)، ومن فتاواهم، وفي هذه المرحلة لم تكن هذه القواعد مدونة، وهكذا بعد أن تعاقبت هذه المراحل وتقلت بدأت المعالم تتضح تدريجيا بالتدوين، فكان القاضي أبو يوسف (ت798هـ) أول من جمع بعضها، وبدأ الإمام الشافعي (ت204هـ) يدون الكثير من القواعد التي وصلت إلينا من ذلك الماضي البعيد كأقدم وثيقة أصولية في الفقه معنونة بكتابه: (الرسالة)، التي أملاها على تلميذه الربيع المرادي؛ لذا كثيرا ما نسمع بأن أول من وضع

قواعد علم الأصول هو الشافعي، ثم تتابعت التأليف والمصنفات شيئاً فشيئاً، فاستوى على سوقه علما جليلا قائما بذاته فضائله لا يعدها عاد، وقد اتجه الأصوليون إلى ثلاثة اتجاهات هي:

أولاً: الاتجاه النظري: وهي مدرسة المتكلمين من الأصوليين، وهي طريقة تقرر القواعد الكلية من غير تأثر بالفروع أو المذاهب، ولربما تسوق القاعدة ويندر أو يعدم التمثيل لها بمثال فقهي، وجل اتباع هذه المدرسة من الشافعية، وتسمى طريقة الشافعية، ومن أبرز علمائها: أبو الحسين البصري (ت436هـ) في كتابه (المعتمد) وإمام الحرمين الجويني (ت478هـ) في كتابه (البرهان)، والغزالي (ت505هـ) في (المستصفى) والرازي (ت606هـ) في (المحصول) وناصر الدين البيضاوي (ت685هـ) في (منهاج الوصول في علم الأصول) والآمدي في (الإحكام)

ثانياً: الاتجاه التطبيقي وتسمى مدرسة الفقهاء، وجل اتباع هذه المدرسة هم من الحنفية، فهم يقررون القاعدة والأصل على موجب ما تقتضيه الفروع فنرى الأصل متأثراً بالفروع ليثبت صحتها وسلامتها؛ لذلك أطلق عليها أصول الحنفية، وهو اتجاه صاحبنا الإمام السرخسي في كتابه (الأصول)، إذ اتضح منهجه هذا من خلال عرضه للمسائل التي سنأتي إلى ذكرها في حينها. ومن أبرز أعلام هذا الاتجاه: أبو الحسن الكرخي (ت952هـ) رسالة في الأصول، وتلميذه الجصاص (ت981هـ) (الفصول في الأصول) وأبو زيد الدبوسي (ت430هـ) (تقويم الأدلة في أصول الفقه) والبزدي (ت493هـ) (الأصول).

ثالثاً: الاتجاه الجامع بين الطريقتين: أي الاتجاه الأول والثاني، فقد قارن أصحابه آراء الفريقين وناقشهما مع ذكر الأدلة وربما رجح رأياً. ومن أبرز الأعلام: مظفر الدين الساعاتي (ت694هـ) بديع النظام، وصدر الشريعة عبيد الله بن تاج الشريعة (ت747هـ) في كتابه (تنقيح الأصول) مع شرحه التوضيح وابن الهمام في كتابه التحرير. (السعدي، 2018م، صفحة 11)

وبعد هذه الوجازة من التقديم لظاهرة التأويل عند الأصوليين، وبيان ما كان عليه الإمام السرخسي من اتجاه تبناه، كان علينا أن نقول فيه أيضاً، بأنه من طبقة الموسعين في الشرح، وقد ارتأيت ذكر اتجاهه؛ لأن له الدور الكبير فيما عرضه من مسائل خالف بها السادة الشافعية. وتتمة لقول من قال بأن أول من كتب في علم الأصول هو الإمام الشافعي؛ لذا حري بنا أن نذكر قولاً سديداً مفاده أن السادة الأحناف كان لهم سبق والريادة، بدليل أن أبا يوسف (ت182هـ) هو أول من صنف في علم الأصول، وقد أشار أبو الوفا الأفعاني إلى أن أبا حنيفة هو أول من ألف فيه، وبين طرق الاستنباط في كتاب الرأي. تلاه صاحبه قاضي القضاة وتلميذه الإمام الرباني محمد بن الحسن الشيباني (رحمهما الله تعالى)، ثم الإمام الشافعي (رحمه الله) ثم كتاب مأخذ الشرائع للماتريدي (ت333هـ) تم تواليت التصانيف. (السرخسي، 2021، صفحة 3) وعلى الرغم من الجدل الدائر حول الأسبقية في التصنيف إلا أن الشائع هو الإمام الشافعي رحمه الله (عبدالرزاق، 2021م، صفحة 13). ونميل إلى القول بأن أبا حنيفة هو أول من كتب بهذا المجال نظراً للتقدم الزمني بينه وبين الشافعي، ثم أخذ طريقته في التأليف تلميذه القاضي أبو يوسف وهو شيخ الشافعي.

وبما أن بغيتنا علماء الأصول؛ لذا نسوق عددا من أقوال السلف وآرائهم عن التأويل:

لم يرد عند الإمام الشافعي تعريفا محددا للتأويل، إلا أنه أشار في مواضع عدة إلى أنه مرتبط بلغة النص الشرعي، فقد أدرك أسباب الاختلاف في فهم النص الشرعي وتأويله الذي تنحصر في وجوه الفهم اللغوي والبلاغي (العضراوي، 2014، صفحة 77)، وتعليل ذلك أن - (لسان العرب أوسع الألسنة مذهباً وأكثرها ألفاظاً ولا نعلمه يحيط بجميع علمه إنسان غير نبي ولكنه لا يذهب منه شيء على عامتها حتى لا يكون موجوداً فيها من يعرفه) (الشافعي، 1940م، صفحة 134)، فاللغة العربية واسعة الألفاظ، متعددة المعاني كثيرة اللهجات، بديعة البيان، فصيحة الأساليب، وفوق كل هذه الأوصاف، وتكثر فيها الصور البلاغية ومن سماتها حمالة لأوجه كثيرة؛ لذا تقول على وجوه متنوعة متلونة، وتحدث الشافعي أيضا في معرض حديثه عن العلم الذي تكلم فيه عن (العلم وأقسامه)، بأن أحدهما علم العامة مثل معرفة العوام بالصلاة والصوم والزكاة الخ، أي الأمور التي كلفوا بها، ثم يقول بأن هذا العلم العام لا يمكن فيه الغلط من الخير ولا التأويل ولا التنازع. والآخر: ما ينوب العباد من فروع الفرائض وما يخص من الأحكام، مما لم يرد فيه نص من كتاب أو سنة.... وما كان منه يحتمل تأويلا ويستدرك قياسا (الشافعي، 1940م، صفحة 357 وما بعدها). لقد أبان الإمام الشافعي عن إشكالية التأويل وارتباطها بمنطق النص الشرعي وبمنطق اللغة وبالمؤول الذي يتدبر النص الشرعي، وهذا يقضي إلى تشكيل اللبنة الأساسية للتأويل عند علماء الأصول والمائز لها من بقية المجالات الأخرى التي سلف ذكرها.

أما عند الجويني فهو: (رد الظاهر إلى ما إليه مآله في دعوى المؤول) (امام الحرمين، 1997م، صفحة 193/1). والملاحظ من هذا التعريف بأنه قد تتطور قليلا، أو أنه مستمد ومستنبط من المعنى اللغوي، بمعنى الإرجاع، وهو هنا رصد عملية التأويل حيث يقوم المؤول برد الظاهر المحتمل على حقيقته التي يؤول إليها.

وعند حجة الاسلام الغزالي هو: (عِبَارَةٌ عَنْ اِحْتِمَالِ يُعْضِدُهُ دَلِيلٌ يَصِيرُ بِهِ أَغْلَبَ عَلَى الظَّنِّ مِنَ الْمَعْنَى الَّذِي يَدُلُّ عَلَيْهِ الظَّاهِرُ، وَيُسَبِّهُ أَنْ يَكُونَ كُلُّ تَأْوِيلٍ صَرَفًا لِلْفِظِّ عَنْ الْحَقِيقَةِ إِلَى الْمَجَازِ، وَكَذَلِكَ تَخْصِيصُ الْعُمُومِ يَرُدُّ اللَّفْظَ عَنْ الْحَقِيقَةِ إِلَى الْمَجَازِ) (الغزالي، 2012م، صفحة 196)، فنجد من حد الإمام الغزالي أنه اهتم بالتأويل المجازي الذي يعني صرف اللفظ عن ظاهره. هذا وقد رد ابن الحاجب على تعريف الغزالي بقوله: (ويرد أن الاحتمال ليس بتأويل شرط. وعلى عكسه التأويل المقطوع به. وقد يكون قريبا فيترجح بأدنى مرجح وقد يكون بعيدا فيحتاج للأقوى وقد يكون متعذرا فيرد.). (الحنفي، 2005م، صفحة 338/2). والمنتضح من تعريف الغزالي أن التأويل ليس هو الاحتمال الذي حُمِلَ اللفظ، عليه إنما هو ذات حمل اللفظ عليه وبينهما بون شاسع. وعلى الرغم من كثرة الانتقادات على تعريف الغزالي إلا أنه يمثل مرحلة ونقلة فارقة في تأطير صورة للمصطلح، وأرضا خصبة صلبة مهدت لتعريف شامل وجامع للمصطلح (عاشور، 2011م، صفحة 60 . 61).

أما الأمدي فقد عرّف: التأويل المقبول الصّحيح بأنّه (حَمَلُ اللَّفْظِ عَلَى غَيْرِ مَدْلُولِهِ الظَّاهِرِ مِنْهُ مَعَ اخْتِمَالِهِ لَهُ بِدَلِيلٍ يُعْضِدُهُ). (الأمدي، 1402هـ، صفحة 53/3). وقيد التأويل المقبول احترازا من غير المقبول، والدليل وبالدليل؛ لأنّ غياب الدليل لا يسمى تأويلا. [في بعض الأحيان تستعملين هذه الاقواس () وفي أحيان أخ وهو عند الطوفي: صَرَفُ اللَّفْظِ عَنْ ظَاهِرِهِ لِذَلِيلٍ يَصِيرُ بِهِ الْمَرْجُوحُ رَاجِحًا. وهناك من انتقد تعريف الطوفي؛ ذلك أنّه قد أخل بركن من أركان التأويل الصحيح، ويؤكد فقدان شرط من أهم شروط النص محل التأويل وهو قابلية ظاهر النص للاحتتمال المرجوح (عزام، صفحة 2421). أما الباحث فيرى أن لا قرح فيه ذلك أنّه قد تحققت فيه شروط تعريف التأويل بصرف اللفظ عن ظاهره مع الدليل.... سواء أكان من الكتاب أم السنة أم الاجماع والقياس أو جريا على العرف. وبعد هذا التطواف في جهد العلماء الرواد المتقدمين من الأصوليين نخلص إلى أنّ التأويل عندهم هو وجه من وجوه البيان، أي بيان ما خفي من ظاهر اللفظ، أو بيان ما يترجح من أحد المعاني التي وضع لها اللفظ، وهو يختلف تبعا لاختلاف مذاهبهم وطرائق تلقيهم للنص الشرعي فالجمهور جعلوه في مقابل (الظاهر) أو ما قيد المطلق وما قابل الحقيقة، أو ما هو خاص من العموم أي ما يؤول إليه الكلام، ممّا له مفردة أو مفردات ذات معنى واحد، فما يصير اليه اللفظ ويرجع له المعنى من غير المتلفظ به بقرينة قوية دالة ترجحه، وجعلوا المعنى الاصطلاحي يتواءم تماما مع المعنى اللغوي، وهو صرف الشيء ورجوعه، والسادة الأحناف جعلوا التأويل ما يترجح من المشترك الذي وضع لأكثر من معنى، فلا بد من ترجيح لأحد المعنيين أو المعاني، الخ . ويعد التأويل كذلك مصطلحا مرنا ودلالته واسعة ممتدة الى كلّ العلوم وقد مر بمراحل حتى استوى على سوقه، وهذا إن دلّ على شيء فإنّما يدل على انفتاح النص واحتماله لأوجه متعددة المعاني، والتعارض والترجيح يتيح الفرصة للوصول للهدف المطلوب، والقصدية من النصوص بأنواعها شريطة أن لا يؤدي إلى التأويل الفاسد.

التأويل في الدرس اللساني والفلسفي الحديث:

تشغل فلسفة التأويل مساحة مهمة في التاريخ الإنساني عامة والفكر الإنساني خاصة، بدءًا من الفلسفة اليونانية وصولًا إلى زمننا المعاصر، وما ذاك إلا لأنّ التأويل الحجر الأساس لارتباطه بالعلوم الأخرى الإنسانية على وجه الخصوص، وأيّ تغيير فيه يعتور مساره سينعكس على العلوم الإنسانية، التي تعول عليه في احتياجها إلى نظام معرفي متناسق للفهم والتفسير، ولاسيما تلك المتعلقة بالنصوص المرجعية الدينية في المرتبة الأولى، وهذا يعني أن سبب ظهور التأويل في العالمين العربي والغربي كليهما هو سبب ديني بحت، خاصة إذا علمنا أن ظهور هذا المنهج هو منطلق من مصطلح قديم انطلق من الكنيسة التي كانت نائمة على فهم النصوص الدينية، ثم تسلل إلى بقية العلوم الأخرى، بقودنا هذا الكلام المفتوح بوجازته، ويسر عرضه إلى أن نؤثّل لمصطلح التأويل عبر قرونه الطويلة الموعلة في القدم، فنقول: بأنّ التأويل انطلق من الحضارة اليونانية إلى أرسطو وأفلاطون أساطين علمي الفلسفة والمنطق، وكانت له توأمة ارتباطها. أو منبعها. بتفسير النص الديني من الفعل اليوناني (Hermeneutics) التي تعني التفسير، ويعني كذلك عند علماء اللاهوت تفسير الكتب المقدسة تفسيراً رمزياً أو

مجازيا، قصدا للكشف عن المعاني الحقيقية للنصوص الدينية بالدرجة الأولى (صليبا، 1982م، صفحة 37/1)، فالهدف معرفة بواطن الأشياء، أي التوصل إلى المعاني المختبئة وراء النص، والبادي لنا أن هذا المصطلح مرتبط بالإله هرمس (Hermes) أو هيمونتكي ويعد هرمس الأستاذ الأول عندهم في ذلك الزمان كما أسماه الأفلاطونيون (صليبا، 1982م، صفحة 519/2). ومن ثم فإن مرموز هرمس عندهم الإله الذي يقوم بمهمة الربط بين تفكير الآلهة وتفكير البشر، فهو إذن يعين على الفهم والتبليغ (كونزهوي، 2008م، صفحة 13)، فهم من اخترعوه من منطلق ديني الذي يعني عندهم تفسير الأشياء الغيبية وبيانها، وهنا ظهرت التوأمة بين المصطلحين التأويل والهرمينيوطيقا لاستراتيجية فك الغموض عن الأشياء وقد وظف أرسطو المصطلح في كتابته في علم المنطق في باب القضايا (الأرغانون) (غادامير، فلسفة التأويل، 2006م، صفحة 84)، فهو عنده يشير إلى العمليات الذهنية، والذي يرتبط بالجهاز المفاهيمي للإنسان، والعملية الأولية للفكر، ثم تسلل هذا المصطلح مع التطور الذي رافق علم اللاهوت في أوروبا أبان العصور الوسطى، أي عصر الكنائس، فقد استعمل بالأساس في ترجمة وتأويل كتب أهل الكتاب ك(التوراة والإنجيل) وتأويلهما، والذي ركز على البحث في الصحة التاريخية للنص المقدس، وفهم معاني النص عن طريق المبادئ اللغوية، وهنا برزت عملية التأويل والنقد، أي ظهر دور المتلقي (حنفي د، 2012، صفحة 384). فالتأويل إذن عملية عقلية ذهنية لفهم المعاني المختلفة المتضمنة للنصوص المتمثلة بداية الدينية منها (علم اللاهوت)، ثم انسل شيئا فشيئا إلى بقية العلوم، وقد غدت بهذا فلسفة تخترق حدود الفكر، معرفة وثقافة، وكأنما هي إعادة بناء واستكشاف الأشياء فلا يعزب عنا هي الأصل والأساس والآلية لكل منهج. مع الأخذ بالاعتبار توسعة الأفق للمؤول....ومن هنا ظهر ما يسمى (بفقه اللغة) (فيولوجي) والمراد: فهمها، وقد كان من أعلام عصر الكنائس القديس أوغسطين وتوما، فقد أكدا على إعمال العقل في الفهم (حنفي ح، 2004م، صفحة 37) أي اعتماد المنهج العقلي في التأويل، ومما تجدر الإشارة إليه أن أوروبا في تلك الحقبة الزمنية كانت تغط في سبات وجهل مظلم، وكانت الأخيرة هي المسيطرة، وتثور على كل من يتكلم في الكتاب المقدس؛ لذا ظهر الكثير من الفلاسفة الثائرين، مثل: ديكارت وأونامونو، وكذا بعض القساوسة، فتبلورت أربعة معاني هي: المعنى الحرفي أو التاريخي، والمعنى الرمزي الاستعاري فالعهد القديم يشير إلى العهد الجديد، والمعنى الباطن هو قيمة الرسالة عند خاتمة الإنسان والمعنى الوعظي، (ريكور، صراع التأويلات، 2005م، صفحة 97) فالتأويل ظهر عندما بدأ الاهتمام بالكتب المقدسة بسبب صراعات الكنائس التي ولدت هذا المخاض الفكري، ثم الاتجاه الفيولوجي العام، ثم علم الفهم اللغوي وخاتمة الأساس المنهجي للعلوم الإنسانية، ثم فنومولوجيا الوجود فهم الوجود ثم طرق التفسير التي يختطها الإنسان للوصول للمعنى المستكن وراء الأساطير والرموز، وهذا يُحتاج فيه إلى آليات خاصة، وبالتالي فتح الباب أمام الهرمينيوطيقا ليتسع مفهومها. وزيدة القول هو أن التأويل مرّ بمراحل متعاقبة، تمثلت بتفسير الكتاب المقدس أولا، ومن ثم التأثير بدراسات فقه اللغة العام (الفيولوجي) وتسمى هذه المرحلة بالكلاسيكية، ثم امتد ليشمل العلوم الإنسانية، وفيونومولوجيا الوجود الفهمي والفهم الوجداني، والسياقات

المعينة على التأويل مثل: الرموز والأساطير (المغربي، 2016م، الصفحات 44-48)، وكل هذا السعي لأجل الوصول إلى الأسئلة الباطنية والأخذ بتلابيب المعنى الخفي. ومن خلال تتبعنا للمصادر المختصة في هذا الشأن تبين لدينا أنّ هناك خلطاً بين مصطلحي التأويل والهرمينوطيقا، ولعل هذا الأمر يعود إلى التلازم والترابط بينهما وهذا ما سنتكلم عنه لاحقاً في خصوصية الحديث عن الهرمينوطيقا. ولابد لنا أن نورد أهم الأعلام المبرزين، نعرف إن الاتجاهات السائدة آنذاك كانت النظريات التجريبية والعقلية. فإن الموضوع حاضر في العالم الخارجي وعلى الوعي أن يتلقاه سلبياً ومن هنا ظهر اتجاه جديد على يد هوسرل فهو تلميذ فرانس برنتانو وهو (الفينومينولوجيا) أو علم الظواهر، الذي عُد بمثابة ثورة ضد الاتجاهات الوضعية والتجريبية (سلدن، 2006م، صفحة 441)، وتأثر بها ديكارت صاحب المقولة المشهورة: (أنا أفكر إذن أنا موجود)، فالفكر هو الإدراك والأخير يؤدي إلى الوعي، والذي بدوره يقود إلى الغاية المرجوة وهو الفهم، وحضور الموضوع في الوعي يكون نتيجة قصد الوعي له، لا القصدية التي، يقصد الوعي إلى الأشياء الخارجة بهدف الإدراك، بل القصدية نحو الموضوع الحال في الوعي بهدف المعرفة، وقد أضحى مفهوم القصدية الأساس الديناميكي لفينومينولوجيا هوسرل الذي أكد على وجود الذات كشرط لوجود الموضوع (سلدن، 2006م، الصفحات 399-400)، وهنا نلاحظ أنه قد حصلت التفاتة من خلال الفهم والإدراك أظهرت دور المتلقي وقارئ النص وتفاعله مع ما يقرأ ويؤوله للوصول إلى القصدية المرجوة. ومن أبرز ما أظهره الدرس اللساني الحديث ممن اعتنى بالتأويل عناية ملحوظة.

أمّا شا لايرماخر: (1768-1834): فيعد أول فيلسوف حاول وضع مبادئ الهرمينوطيقا وأسسها، وهو من أخرجها من قوقعتها الدينية، واتخذها منهجاً وأداة للإشغال على النصوص مهما كان نوع النص، وأوضح بنيته الداخلية والوصفية والمعرفية والبحث عن الحقائق المضمرة وبعبارة أدق: تجاوز تفسير النصوص الدينية ليشمل تفسيراً أوسع، أمّا الدائرة التأويلية فعنده هي المعنى اللغوي، والذي هو عبارة عن قوانين موضوعية وعامة، ودائرة النسبية سايكولوجية، التي تركز على قصد المؤلف وما يمكن أن يحتمله بأكثر من قصد وذهن المؤلف الذي يتوصل إليه من خلال معرفة المقام والسياق والظروف المحيطة بالمؤلف (حسن، 2013م، صفحة 120)، وبعبارة أخرى إنّ سوء فهم الخطاب هو الحافز الذي يؤدي إلى الفهم، فالنص مبني على فكرة داخلية مستكنة مستترة ولكي نمسك بتلابيبها لا بد من أن يكون هناك وسط، وهذا الوسط هو اللغة بعينها والمتلقي هو الذي يملك آليات وأدوات التحليل والتأويل، فضلاً عن السياقات المقامية والمقالية والظروف والملابسات المحيطة بالنص، والهرمينوطيقا عنده فن الفهم (الزين، صفحة 8) القائم على التحوار بين النص والمتلقي والإصغاء له ويتحقق الشروط يتحقق التأويل، وهذا ربما يعود إلى تأثره بدراسة اللاهوت والإصلاحيين من رجال الكنيسة وطرائقهم في معالجة النصوص الدينية، وهنا أحدث نقلة من التأويل اللاهوتي إلى الإنساني فتصوره للفهم منبثق من الحياة نابع من علاقته بها (الزين، صفحة 8). وبرز عنده التأويل اللغوي الذي يهتم بمعاني الكلمات، والسيكولوجي الذي

يهتم بالمؤلف والعصر الذي عاش فيه، والكلمة هي بؤرة النص وهي الموجه والمرتكز (ريكور، صراع التأويلات، 2005م، صفحة 97).

أما فلهم دلتاي (1833-1911) فقد بحث التأويل بطابع فنومنولوجي، فهو عنده قائم على مقولات داخلية لا خارجية عن حياة الإنسان أي التاريخ ومقولاته، وأكد على أنّ التأويل مهتم بتجارب الإنسان أي تاريخه. والمستقبل لا يفهم إلا من خلال الماضي، والتاريخ يراد به مواجهة الاستبطان. وقد بدأ عمله التأويلي من حيث انتهى شلايماخر، وكلامه قطب رحى يدور حول تأويل الشهادات الإنسانية التي حافظت الكتابة عليها، والمعنى المراد: أننا نعطي اسم التفسير أو التأويل لفن الفهم للتجليات المكتوبة للحياة (غادامير، الحقيقة والمنهج، 2007م، صفحة 120). وقد ربط بين الفيلولوجيا وعلم التاريخ وعالج قضايا التاريخ وتاريخ العلوم كالأخلاق والسياسة وادرك الاختلاف الجوهرى بين مادة العلوم للطبيعة ومادة علوم الفكر فالأولى بحاجة إلى الفهم والثانية بحاجة إلى التأويل (غادامير، الحقيقة والمنهج، 2007م، صفحة 120).

أما الفيلسوف مارتن هايدغر: (1889-1976) فلم يعد التأويل مرتكزا على سيكولوجية المؤلف فقط، وإنما تطورت نظرية التأويل عنده، فقد عالجهما عن سبقه، إذ فرق بين التأويل العلمي والتاريخي، وربط القصد بالوجود وليس بالمثالية، والتأويل عنده لا يقوم على المعرفة والإدراك فقط، بل أصبح نمطا للوجود، فالتأويل ذو طابع وجودي تاريخي موحد، وليس عملا ذهنيا (ريكور، نظرية التأويل وفائض المعنى، 2006م، صفحة 83 . 100)، فالفهم ليس مجرد بنية معرفة فحسب، إنما يشكل واحدة من البنيات الأساسية للوجود، فالفهم ينشأ من التفسير، أي كامن في تربة الوجود الإنساني على نحو يسبق أي إجراء تفسيري أي بالفطرة الإنسانية والتعامل مع اللحظة التي ينبج فيها المعنى وهو مصاحب لوجود المرء وقائم في كلّ فعل من أفعال التأويل شأنه شأن دلتاي في سعيه لتأسيس منهج موضوعي في العلوم الإنسانية؛ ليكشف أو يفهم الحياة من خلال الحياة ذاتها. محاولا الارتقاء بها إلى التأمل الفلسفي، وإشاعة العودة إلى ذاتية الأشياء بغية الوصول إلى الحقيقة والمعرفة والنص (قارة، 1998م، صفحة 207). فالفهم عنده هو قدرة المرء على إدراك الممكنات لوجوده ضمن سياق العالم الحياتي الذي فيه، أي الركيزة الأساسية هي وجوده، فالفهم هو الوجود والوجود هو الفهم، ومن ثم يكشف الأشياء التي تتعلق بموقع المرء من العالم. (مصطفى، 2007م، الصفحات 223- 224). فارتقى هايدغر إلى مجال أنطولوجي يرتكز على فهم الوجود الإنساني، والفهم هو الأساس لاكتمال مشروع الكائن الإنساني، لتحقيق وجوده والكشف عن المحجوب حتى يتجلى ويظهر، وربما أنكر فكرة هوسرول بأنها لم تؤسس على وعي انطولوجي بفهم الوجود (ريكور، نظرية التأويل وفائض المعنى، 2006م، الصفحات 83-100). ووجودها عن طريق الكلام، أو القول الذي هو اللغة، فالفهم مرتبط بالوجود وربط الأخير باللغة كظاهرة تكشف نفسها بنفسها، قال: (إن الفكر داخل اللغة واللغة منزلة الوجود) (أحمد، 2009م، صفحة 65)، فوظيفة اللغة ليست للتواصل، إنما الكشف عن طريق الكلام الذي يميز الإنسان عن باقي الكائنات الأخرى، والفهم في نطاق اللغة والقول يفهم من اللغة، التي هي انكشاف وظهور، وهنا

تتحقق الفينو مينولوجيا الهرمنيوطيقية، التي لا تقوم على الوعي فحسب، بل على ظهور الشيء وتجليه وهو الوجود الإنساني، فوجود الدازاين قد اخترع اللغة، في حين أنه في حقيقة الأمر اكتشف ذاته فقط في اللغة؛ لأن اللغة تتخلل الوجود الإنساني (توفيق، 2002م، صفحة 41). والدازاين التي تعني الوجود هو من ابتكار مارتين هايدغر، الذي غير مسار الهرمنيوطيقا، ونقلها من الابستمولوجيا إلى عدّها فرعا من الانطولوجيا العامة، وهذا جعلنا نطرح سؤالاً: كيف نفهم؟ إلى كيف نوجد؟

أمّا هانس غادامير (1900-2002) فقد خطا التأويل على يده خطوة تطور؛ فأكمل ما بدأ به من سبقة من أمثال هايدجر، وهو من المنظرين الذين استندوا على مرجعيات ثقافية، وخلفيات فلسفية، ضاربة بجذورها إلى عمق التاريخ لليونانيين، وتنامت أصول المعرفة عنده من خلال اطلاعه على تراثهم وسار على آثارهم، مما أكسبه الخبرة الابستمولوجية، وكان غادامير لا ينظر إلى الماضي بازدراء، بل يبحث فيه عن القيم الأصيلة والمغيبة المهمشة، وعد التأريخ مادة خصبة مهمة لبيان التأويل، من خلال أفق التلقي عبر العصور والتجارب، كما أنّ لثقافة المؤول ونفسيته الدور الكبير في فهم النصوص، بأنواعها العلمية أو الفنية كما كان للمرجعيات الفلسفية التي اكتسبها دور واسع في فهمه للتأويل، إذا علمنا أن المرجع التأويلي لمصطلح الفلسفة يعني: الحكمة، والثاني العلم بمبادئ الأشياء وعللها، وهو معنى حديث مأخوذ من علم: الطبيعة، والنفس، والمنطق، وعلم الجمال، والأخلاق الخ (رابويرت، 2014م، الصفحات 19-21)، وهذه العلوم تخدم الأدب عموماً، والتأويل صورة من صوره لأنّ مؤداه الإسفار عن مكامن الجمال في النص اللغوي، ولا بد أن ننوه إلى أنه قد تأثر بهايديجر وفكرة الدازاين في نظريته (الظاهراتية) والوجود، والإدراك، والتخيل والفهم وقد سلفت الإشارة إلى هذا قبلاً.... هو بهذا يتفق مع هايدغر على مبدأ العالمية في الفهم، والانفتاح على ما هو أبعد من ذلك، أي فهم النصوص القانونية والجمالية والتاريخية (غادامير، فلسفة التأويل، 2006م، صفحة 30). وهذا يؤدي إلى الانفتاح في تعدد فن التأويل المتولد من اختلاف النشاط الفكري الإنساني؛ لذا جاءت الهرمنيوطيقا لتتوج الجهود المعرفية لهايدغر في الاستعانة بالممارسة التأويلية، بعيداً عن صرامة الابستمولوجية، وتقديم رؤية واضحة عن العالم من دون أي وهم يتسلل إلى الذات.

وتأسيساً على ما ذكرناه، فالتأويل عنده هو فعل عالمي لا ينحصر في دراسة النص الأدبي فحسب، وإنما في فهم النصوص في سياقاتها الجمالية والتاريخية والقانونية، التي تعبر عن كلّ المنتجات الإنسانية ضمن الأطر الاجتماعية، جاملة لمعان لا بد من اكتشافها للوعي الإنساني الذي لا بد أن يكون عقلاً تأويلياً. وارتكز في مفهومه للتأويل على أسس: الفهم التاريخي، واندماج الآفاق وإقصاء الذات المعبر عنه بعزل النص عن منتجه عند الشروع في التأويل، وهنا يبرز دور المتلقي في تأويل النصوص، وبالنظر إلى اعتماده الفهم التاريخي، نجده قد أعاد الاعتبار للتراث الإنساني العالمي، فالنص الأدبي جزء لا يتجزأ من تراث الإنسان الثقافي، فيرتكز النص على استيعاب كلّ اللحظات الزمنية، ويرى بأنّ التاريخ ذاتٌ معقدة شديدة التركيب ونشاطه يبرز في حركيته

المستديمة، ويوجد القدرة على فاعلية التأثير في المتلقي، ومن ثم يصنع الأحكام التي تمارس سلطتها على المتلقي، وهذا الحكم نسبي يختلف من متلق إلى آخر على وفق تعدد فن الفهم ومن قارئ لآخر، وفن الحوار بين الاثنين (غادامير، فلسفة التأويل، 2006م، الصفحات 147-149)، والمتحصل أن التاريخ جزء لا يتجزأ في عملية التأويل لفهم النص من خلال اختلاف أفق التلقي عبر العصور، ونضرب مثلاً لاستجلاء فهم ما تم ذكره، والمثال مأخوذ من أعمال شكسبير فقد فهمت في أوانها فهما مغايراً عن فهمها الآن وذلك للجزم بأن قارئ الأمس ليس كقارئ اليوم في القراءة والتلقي.

أمّا اندماج الآفاق فهذا طرحه الخاص به، ومراده أن يصبح النص نص بنية وحدث فالبنية تجعله عملاً عالمياً يتجاوز زمانه ومكانه الأصليين، فالحدث يرتبط بالظروف التاريخية التي ولدته، واندماج الآفاق، فصلحية الأفكار المسبقة في عملية الفهم (بارة، 2004م، صفحة 134). حتى لا تتطلق القراءة من العدم.

أمّا آليات التأويل عنده فتتخصر في ثلاث دوائر: الجمالية والتاريخية واللغوية.

فالدائرة الجمالية تختص بحياة المبدع، الذي أخرج النص من العدم إلى الوجود، وينطلق من الفن بمعناه الانثروبولوجي، أي تجربة المبدع الأولى، فيتحرى المتلقي حيثيات العصر الذي عاش فيه، ليكتسب الخبرة، حتى يمنح التأويل بعداً أنطولوجياً، وهي العلم الأشياء بشكل عام، أي إمكان معرفتنا لها أولياً بعيداً عن كل تجربة (سليمان، 2009م، صفحة 98)، فالإتجاه الجمالي مادة تمثلها المعطيات الحسية وأداة تمثلها اللغة، وعلى الرغم من إقصاء المبدع من التأويل، فإنّ هذه المرحلة تعد عملية تفسيرية؛ لأنها تعتمد على الشرح الظاهري، أو السطحي للنص، فلا يتعمق القارئ في تأويل معطيات النص، وهذا يوجب وجوده كنص داخل نظامه ونسقه اللغوي، والموصول إلى قصدية المتكلم، الذي يتمحور حول التحري عن المعنى الأصلي، الذي تحوم حوله الدلالة المقصودة، أي اللوغوس، وهذه المرحلة والدائرة من التأويل. التي بعد الإمام، بالأسس الجمالية والقيم الجمالية المتعلقة بقصدية المبدع ومن ثم بفهم المتلقي (مصطفى، 2007م، صفحة 130)

وزبدة القول أن الاهتمام بالتراث ضمن تاريخه من شأنه أن يثري عملية تأويل النصوص، من خلال الإحاطة بأفق التلقي وظروفه وسياقاته المحيطة به عبر العصور.

أمّا الدائرة اللغوية فهي الأولى بامتياز في عملية التأويل؛ لأنها الوسط الذي تجري فيه عملية الفهم، والاحاطة بجزئيات النص، من أصوات وأشكال معبرة، فاللغة عنده هي الكائن الذي يمكن أن يفهم، وهي تحوي الوجود، الذي يتجلى من خلال رموزها، ووحدة الفكر واللغة الذي يوصل إلى الانفتاح على المعاني المتعددة، وبالتالي يسهم في إنتاج دلالات مختلفة، فهو باختصار يركز على المتلقي في تأويله لينفذ إلى المعنى، والتأويل عنده حوار أي حوار بين أفق المؤول وثقافته، فهما نقطة وصل بين التراث في شكل نص منقول وأفق المتلقي الذي يحقق الفهم، فتركيزه على المتلقي الذي مهد الطريق فيما بعد لنشوء نظرية التلقي والتي وسعت عملية التأويل.

أما بول ريكور (1913) فالتأويل عنده ذو شقين هما: مرحلة الفهم، وفيها يحاول القارئ فهم المعنى الصريح للنص، ومرحلة التفسير فهم المعنى الضمني للنص، إذ يظن أن المعنى الصريح هو مجرد نقطة انطلاق للتفسير. فالنص لا ينقل معلومات فقط، بل ينقل أفكاراً جديدة، يحمل حشداً من المعاني وهذا ما يجعله قابلاً للتأويل أو مناظراً للتأويل، فالنصوص بأنواعها سواء كانت أدبية أم فلسفية توجد تجارب جديدة للقراء، وبذلك تقسح المجال لهم للفهم والتأويل، ويركز كثيراً على الخطاب لفهم عملية التأويل، يقول: "مادام فعل القراءة يشكل نظيراً لفعل الكتابة، فإن الجدل بين الواقعة والمعنى الذي يشكل جوهر بنية الخطاب. يولد جدلاً متزامناً له في القراءة بين الفهم والاستيعاب، إنَّ الفهم يمثل القراءة متمثلة واقعة الخطاب بالنسبة لنطق الخطاب والتفسير للقراءة يمثل ما يمثله الاستقلال النصي واللفظي للمعنى الموضوعي للخطاب؛ لذلك تتطابق البنية الجدلية للقراءة مع البنية الجدلية للخطاب" (ريكور، نظرية التأويل وفائض المعنى، 2006م، صفحة 118)، ويتضح من كلامه أي مثلما يبقى الجدل للواقعة والمعنى ضمناً يصعب التعرف عليه التعرف عليه في الخطاب الشفوي، فمن المستحيل تحديد الجدل للتفسير والفهم في الموقف الحوارية أي المحادثة، ومجال تطبيق الفهم هو العلوم الإنسانية إذ يقول: (للعلم علاقة بتجارب نوات أخرى أو عقول أخر مشابهة لعقولنا، وذواتنا، وهي ترتكز على انطواء أشكال التعبير من نوع أسرار الوجه والإيماءات، والعلامات اللفظية والكتابية على معنى كما تعتمد على الوثائق والنصب التي تشترك مع الكتابة) (ريكور، نظرية التأويل وفائض المعنى، 2006م، صفحة 119)، فالثنائية لفن الفهم والتفسير ثنائية إبستمولوجية وانطولوجية معاً، توضع في مقابلة منهجين وعالمين من الواقع والطبيعة والعقل، وليس التأويل طرفاً ثالثاً، يقول: (التأويل حالة خاصة من حالات الفهم وهو الفهم حين يطبق على تعبيرات الحياة المكتوبة وفي نظرية العلامات تغض الطرف عن الفرق بين الكلام والكتابة.... يمكن توقع أن يظهر التأويل بوصفه مجرد مقاطعة ملحقة بإمبراطورية الاستيعاب أو الفهم) (ريكور، نظرية التأويل وفائض المعنى، 2006م، صفحة 120). وعد الخطاب إذا أنتج بوصفه واقعة فإنه يفهم بوصفه معنى، وقد ورد قوله في كتابه: (ففي مناقشة شفوية على سبيل المثال . يجد الانتقال إلى حياة نفسية غريبة دعمه في التطابق في عالم المعنى المشترك، وبذلك يكون جدل التفسير والفهم قد بدأ،... وهذا يشكل معنى الناطق ومعنى النطق عملية دائرية،... وينبثق تطور التفسير كعملية من تخارج الواقعة والمعنى،... الذي يكتمل بالكتابة وقوانين الأدب التوليدية هو أكثر اتجاهها نحو الوحدة القصدية للخطاب) (ريكور، نظرية التأويل وفائض المعنى، 2006م، صفحة 120). إذن مصطلح التأويل لا ينبغي أن يطبق على حالة الفهم لجزيئية منفردة، بل على كامل العملية التي تحيط بالتفسير والفهم، ويسترسل ريكور في حديثه عن التأويل ويطرح مجموعة من الأسئلة مضمونها، ما الذي يؤول؟ وما الذي يجب تخمينه في النص؟ يجب عن ذلك، فالنص عنده شبه أخرس لا صوت له فنتج من ذلك علاقة تناغمية بين النص والقارئ أشبه بعازف على الأوركسترا، الذي يطلع على التنغيم، ومن ثم يولد واقعة جديدة تبدأ من النص، فيكون التخمين على قصدية المؤلف (ريكور، نظرية التأويل وفائض المعنى، 2006م، صفحة 122)، وبعبارة أدق وأوضح إذا كان

المعنى الموضوعي شيئا غير قصد ذاتي للمؤلف فيمكن تشكيله بطرق مختلفة، ولا يمكن توحي سوء الفهم فهو وارد، بيد أنه لا مصدر سوى التخمين. وقد سبقه شلايخار وأطلق عليه التكهن، وهذا كله يصب في مصب التأويل.

والتخمين من طرف الفهم تفسير المعنى اللفظي للنص كليا، أي تحليل النص، وتفسيره، وتتضمن النصوص الأدبية آفاقا لمعان ضمنية يمكن تحقيقها بطرق مختلفة، وترتبط هذه السمة ارتباطا مباشرا بالمعاني الاستعارية والرمزية.

وثمة مسألة أخرى أثارها ريكور هي جدلية الاستيعاب ومعناها عنده أن الوظيفة المرجعية للنصوص الملتوية تتأثر تأثيرا عميقا عند غياب موقف مشترك بين الكاتب والقارئ وهي بذلك تتجاوز الدلالة الظاهرية لأفق الواقع المحيط بالموقف الحوارية، معتبرا هذا الجدل بين التفسير والاستيعاب هو النظر لهذه المغامرات في الوظيفة المرجعية للنص والقراءة، وهنا يكون فعل القراءة قد وصل إلى عمق بحر النصوص فالنص يتكلم عن عالم ممكن وعن طريقة ممكنة يوجه بها المرء ذاته فيها (ريكور، نظرية التأويل وفائض المعنى، 2006م، صفحة 124 . 130). وعبر بول ريكور عن التأويل معتمدا على فكرة المستوى الأفقي والرأسي، وأن الكلمة ليس لها معنى مستقل بذاته، بل تستمد معناها من السياق التي ترد فيه سواء اكان بالتتابع أم بالتبادل -إذ اختزل الهرمينوطيقيا إلى تأويل الرموز، أي التفسير إلى المعنى الثاني لتلك التعبيرات المتعددة المعنى (سلدن، 2006م، الصفحات 428-429)، فالنص له ظاهر وباطن. واللسانيات ترتكز على فكرة العلاقة التي تتكون بين الدال والمدلول، ومن هنا اعتمدت دراسة اللغة على العقل بوصفه مرجعا مهما للكشف عن هذه العلاقة، ومن ناحية أخرى ظهرت السيمولوجيا ودعت إلى ربط المفهوم بالمرجع بالعالم الخارجي، ثم بدأت تتمظهر إرهاسات السياق الذي بلورته البراجماتية اللغوية. فالاستلزام الحوارية عبارة عن معان كامنة في اللغة. وعدته الأساس لتفسير وتأويله؛ لأن النص حينما يتحدث عن موضوع ما إنما يرسم عالما خاصا به يتحتم على القارئ أن يرسم معالم هذا النص باستخدام المراجع، بالنتيجة التأويل خطاب ما يستدعي السياق لتحديد التأويل الصحيح (ريكور، نظرية التأويل وفائض المعنى، 2006م، صفحة 45) وهذا دور المتلقي باعتباره منتجا للمعنى.

وبعد هذا التطواف في عالم الغرب، وبعد هذا السرد في تتبع ما أنتجته الدراسات الغربية الحديثة في تفسيرها للتأويل، نقول: إن التأويل هو عملية ذهنية تتناول تفسير النص في ضوء الأسس الشكلية والتفسيرية والمعاني الضمنية بدءا من تفسير أو تأويل النصوص الدينية، ثم تأويل النصوص الأخرى، وحتى وصل إلى الاهتمام بالمتلقي، الذي هو من يعيد انتاج النص بعد تمكنه من الآليات والأدوات بأنواعها، ولا سيما فيما يتعلق بكفايته اللغوية وكفاءته وهي التي أشار إليها تشومسكي لاحقا

الهرمنيوطيقا والدرس اللساني محاولة تلقي النص:

مذ أن وجد الإنسان خلقا سويا متكاملًا عاقلًا وهو يحاول جاهداً أن يعي الوجود ويتأمل ما حوله بما أودعه الله تعالى من مقدرات ذهنية فكرية، وقد ارتبط الجهاز المفاهيمي عنده بالمعتقد الديني، فالمنطلق ديني خالص، ومع عجلة تطور الحياة وتعاقب الأجيال وتعدد الثقافات ازدادت التأويلات وتعددت وجهات النظر على اختلاف مستوى التلقي، فأنبرى في المقدمة فلاسفة الأمم فأخذوا يدلون بدلوهم كل على وفق مفاهيمه ومنطلقاته عبر مسار التاريخ قديمه وحديثه.

ومن تلك النتاجات الفكرية الفلسفية المرتبطة بالمعتقد الديني على وجه الخصوص عند اليونان ما يسمى (هرمنيوطيقا) وهي مأخوذة من الفعل اليوناني (Hermeneuein) ومعناها يفسر، والاسم (Hermeneia) أي تفسير، وهما مرتبطتان بالإله هرمس، رسول الآلهة الذي كان يتقن لغة الآلهة، ويفهم ما يجول بخاطر هذه الآلهة، ومن ثم ترجمة مقاصدهم، ونقلها إلى بني البشر، فنجد ارتباط هذا العلم بمباحث التفسير والتأويل، أي التأويل مقابل الهرمنيوطيقا، وبما أنّ توليد المعاني مرتبط بنظرية التلقي فقد ارتبط بمفهوم التأويل وآلياته، وقد تضمن المحور كما ألمحنا سلفاً: المؤلف والنص والقارئ، والنظرة مختلفة التركيز على أي منهما، فجاءت الدراسات الحديثة والنقدية لتلقي الضوء على كيفية توليد المعنى من النص وتأويله وترجمته، فجاءت نظرية التلقي لتلقي الضوء على الدور الذي يلعبه المتلقي في النص (إغلتن، 1995م، صفحة 31)، وتدرج (الهرمنيوطيقا) ضمن المسعى الفلسفي الذي يعنى بمعنى النصوص والنظريات التي تفسر التأويل وعلى توليد المعنى الذي يمكن أن يختزنه النص أو المنتج من القارئ وهنا من الأهمية بمكان لنظرية التلقي التي ترى أن المعنى والفهم يتحققان بواسطة القارئ الآني الذي يعتمد على المعاني المدرجة في النص ونشاط القراءة والتفاعل الذي يحدث بينهما أي ضمن الدائرة التأويلية (باركر، 2018م، صفحة 387)، وزبدة القول: أن الهرمنيوطيقا هي نظرية تأويل رموز لغوية من خلال إقامة علاقة بين النص ومرجعياته بأنواعها، وتستخدم السياق وترفض القولبة الجامدة، وتحرر الإبداع من أوهام الحقائق المطلقة. وقد تأثرت بالمنهج الفينومينولوجي، الذي أرسى دعائمه الفيلسوف الألماني الشهير (إدموند هوسول). فمن خلالها نحاول فهم الوقائع الإنسانية، فالمعرفة في العلوم الطبيعية معرفة خارجية تجريبية كمية، على حين الفهم في العلوم الإنسانية داخلي يرتبط بشكل مباشر بالتعاطف الوجداني وبالمعاني (المعطي، 1994م، صفحة 35)، وسلفت الإشارة إلى ارتباطها بالتأويل بصفة عامة، والكشف عن المعاني الخفية والرموز للنصوص، ويحصر أمبرتو إيكو مفهوم التأويل في تصورين:

الأول: الكشف عن الدلالة التي أرادها المؤلف، والكشف عن طابعها الموضوعي. والثاني: تتحمل النصوص للتأويل، وشبهه هذا الموقف من النصوص بالموقف من العالم الخارجي، فالتأويل على هذا تفاعل مع نص العالم أو تفاعل مع عالم النص عبر إنتاج نصوص أخرى (بنكراد، صفحة 117)، فندج الهرمنيوطيقا تركز على توليد المعنى الذي يمكن أن يختزنه النص أو المنتج من جهة القارئ أي المتلقي، وهذا ما تؤكدته نظرية التلقي التي تؤكد على نشاط القراء والتفاعل المتبادل بينهما أي ضمن الدائرة التأويلية. وتدرج نظرية التلقي ضمن الحقول المعرفية الحديثة، والتي تدفع القارئ المتلقي في التفاعل مع النص وإنتاج الدلالة، ومن ثم إنتاج تأويل جديد، ومن أبرزها: روبرت هاوس، وقد أثرت في نشأتها تيارات نقدية مثل: الشكلانية والبنويوية والظاهرانية الخ ... التي أسهمت في أن يكون للمتلقي دور في تحديد معنى النص، ومن بينها الفينومونولوجية وقد أشرنا إليها سابقا، ويرى شليرماخر أن فهم النص مهما كان نوعه مرهونا بمعايشة الجمهور تجربة غريبة عنه، مع مراعاة معنى النص يتغير بتغير المجتمع الذي يتلقى النص، ثم يحتاج المتلقي إلى إعادة بناء النص مرة تلو الأخرى، والمقصود إعادة البناء هو الفهم (بوكروخ، 2011م، صفحة 42)، الذي يقتضي إخراجها إلى دائرة الوعي والإدراك. ومحصل الكلام ان (الهرمنيوطيقا) هي نظرية ومنهجية للتفسير، نشأت بداية بمحدودية (التفسير الديني)، ثم توسعت، وهي عملية لفهم وتأويل النصوص، وتلقي النص هو جزء أساسي من هذه العملية، يمكن اعتبار تلقي النص المرحلة الأولى من الفهم، ثم تسعى إلى فهم أعمق للنص من خلال تحليله في سياقه التاريخي والاجتماعي، وتساعد على فهم المعاني الخفية والكشف عن الرسائل والمضامين وتسهم في توسيع آفاق الفهم من خلال تحليل النصوص حسب وجهة نظر المتلقي، مما يسهم في تطور الفكر النقدي.

الخاتمة

توصل البحث الى جملة من النتائج من أهمها:

عالج التأويل أهم قضية في تأريخ الفكر الإسلامي قديما وحديثا وهي سبر أغوار النصوص والتبخر في أعماقها، وإعمال العقل والنقل؛ لفهم النصوص الشرعية واستكشاف القصدية منها بوضوح وجلاء... والتي أدت إلى ظهور معارك فكرية متعددة متمثلة بفروق شتى... وأدى إلى اجتهادات في التعامل مع المعنى المخبوء داخل رحم النص. في اول ظهور التأويل كان متاخلا مع مصطلح التفسير، إلى أن انجلى تدريجيا وحمل في طياته معان تحوم حول: الرجوع والرد والمآل الخ ...

التأويل عند علماء الأصول هو عبارة عن صرف المعنى الظاهر من اللفظ إلى معنى آخر يحتمله اللفظ، ويعضده دليل يصير به أغلب على الظن من المعنى الذي دل عليه الظاهر. وقد ارتبط بدراستهم للدلالات اللغوية الواضحة والخفية والمنطوقة والمفهومة والقطعية والظنية للنصوص الشرعية، المؤدية للمقاصد الشرعية المتعلقة بأحكام المكلفين مع ضوابط لأنه يتعامل مع النصوص الشرعية. شريطة أن لا يؤدي إلى التأويل الفاسد يقابل مصطلح التأويل في الثقافة الغربية مصطلح: التأويل، علم التأويل، نظرية التأويل، التأويلية، الهيرمنيوطيقا وهو مصطلح قديم.

-لقد ارتبط في بدايته بالنص الديني، غير أن أواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر شهدت انعطافا فاصلا في تطور الهيرمنيوطيقا مع عدد من المفكرين أدى إلى إرساء قواعد لفهم النص الديني، اتساع المفهوم ليشمل عمليات التأويل المعرفية إلى غادامير، فإن مفكري الهيرمنيوطيقا المعاصرين قد أولوا اهتماما لإقامتها بوصفها علما لتفسير النصوص يعتمد على منهج موضوعي. لقد استتبط النحاة كلام العرب أصولا وقواعد جعلوها الأساس الذي قام عليه النحو العربي، لأن ما وضعوه من أصول نحوية لم يمثل جميع ما سمعوه من العرب، بل لم يكن موافقا لبعض نصوص القرآن الكريم والحديث الشريف وكلام العرب كل ذلك أدى إلى لجوء النحاة إلى العديد من التأويلات..

قائمة المصادر والمراجع :

- ❖ أ د رشيد حليم. (بلا تاريخ). التأول اللساني عند علماء العربية . بحث منشور في مجلة الباحث ، مجلد 1 ، ع 3.
- ❖ أ س رابوبرت. (2014م). مبادئ الفلسفة . مؤسسة هنداوي.
- ❖ إبراهيم أحمد. (2009م). أنطولوجيا اللغة عند مارتن هايدغر (المجلد 1). الدار العربية للعلوم -ناشرون .
- ❖ ابو اسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي. (2002م). الكشف والبيان عن تفسير القرآن (المجلد 1). دار إحياء التراث العربي.
- ❖ أبو حامد محمد بن محمد الغزالي. (2012م). المستصفى في علم الأصول (المجلد 1). بيروت لبنان: مؤسسة الرسالة.
- ❖ أبو زيد الدبوسي. (2001م). تقويم الأدلة في أصول الفقه (المجلد 1). بيروت -لبنان: دار الكتب العلمية.
- ❖ أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي. (بلا تاريخ). العين.
- ❖ أبو عبد الله محمد بن أدريس الشافعي. (1940م). الرسالة (المجلد 1). مصر: مكتبة الحلبي.
- ❖ أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري. (1987م). الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (المجلد 4). بيروت: دار العلم للملايين.
- ❖ أبو هلال الحسن بن عبدالله بن سهل سعيد بن يحيى العسكري. (1980م). الفروق اللغوية (المجلد 4). القاهرة مصر: دار العلم والثقافة.
- ❖ ابوعبيدة. (1954م). مجاز القرآن (المجلد 1). مصر: مكتبة الخانجي.
- ❖ أحمد ابن فارس. (1979م). مقاييس اللغة. دار الفكر.
- ❖ أحمد محمد عبد العال المغربي. (2016م). التأويل في ضوء اللسانيات والتلقي . القاهرة : بحث منشور في حوليات آداب عين شمس .
- ❖ الامام الفقيه الأصولي النظار أبو بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي. (2021). الاصول (المجلد 4). أصول السرخسي: للإمام- بيروت -لبنان: دار الكتب العلمية.
- ❖ الشيخ عبدالرزاق. (2021م). تمهيد لتاريخ الفلسفة الإسلامية . مؤسسة هنداوي .
- ❖ الطاهر ابن عاشور. (2011م). التأويل عند المفسرين من السلف . الجزائر: دار ابن حزم .
- ❖ العضراوي. (2014). النص الشرعي وبناء مفهوم التأويل (المجلد 1). الرباط: مقال منشور في مجلة الإحياء ع 6، مطبعة المعارف الجديدة.
- ❖ بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي. (1957م). البرهان في علوم القرآن (المجلد 1). بيروت . لبنان: دار إحياء الكتب العربية.
- ❖ بول ريكور. (2005م). صراع التأويلات (المجلد 1). دار الكتاب الجديدة المتحدة.

- ❖ بول ريكور. (2006م). نظرية التأويل وفائض المعنى (المجلد 2). المغرب: المركز الثقافي العربي.
- ❖ جمال الدين ابن منظور. (1414هـ). لسان العرب (المجلد 3). بيروت: دار صادر.
- ❖ حسام الدين السغناقي. (2001م). الكافي شرح أصول البزدوي (المجلد 1). مكتبة الرشد للنشر والتوزيع.
- ❖ حسن حنفي. (2004م). تطور الفكر الديني الغربي في الأسس (المجلد 1). دار الهادي.
- ❖ د إسماعيل ظاهر محمد عزام. (بلا تاريخ). التأويل دراسة أصولية معاصرة. بحث منشور في مجلة الدراسات الإسلامية - كلية العلوم والآداب - جامعة وهران .
- ❖ د العضاوي. (2014م). النص الشرعي وبناء مفهوم التأويل (المجلد 1). مطبعة المعارف الجديدة، الرياض : منشور في مجلة الإحياء ع 6 ، 2014م.
- ❖ د جميل صليبا. (1982م). المعجم الفلسفي : د جميل صليبا. لبنان: دار الكتاب اللبناني .
- ❖ د عادل مصطفى. (2007م). فهم الفهم مدخل إلى الهرمنيوطيقا نظرية التأويل من أفلاطون إلى غدامير (المجلد 1). القاهرة: دار رؤية للطباعة والنشر.
- ❖ د عبد الملك السعدي. (2018م). دلالة الألفاظ وأثرها في الاستنباط (المجلد 1). دار الفتح للدراسات والنشر.
- ❖ د. جمال محمد أحمد سليمان. (2009م). أنطولوجيا الوجود عند إمانويل كانط . دار التنوير للطباعة والنشر.
- ❖ د. حسن حنفي. (2012). د. حسن حنفي. مؤسسة هنداوي .
- ❖ د. سعيد توفيق. (2002م). في ماهية اللغة وفلسفة التأويل . بيروت . لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر .
- ❖ د. عبد الفتاح الحموز. (1984م). التأويل النحوي في القرآن (المجلد 1). الرياض: مكتبة الرشد.
- ❖ ديفيد كونزهوي. (2008م). الحلقة النقدية الأدب والتأريخ والهرمنيوطيقا الفلسفية . مركز النماء الحضاري .
- ❖ رمان سلدن. (2006م). من الشكلانية إلى ما بعد البنيوية (المجلد 1).
- ❖ سعيد بنكراد. (بلا تاريخ). التأويل بين السيميائيات والتفكيكية (المجلد 2). المغرب: دار النشر المركز الثقافي العربي.
- ❖ سيف الدين أبو الحسن، علي بن محمد الأمدي. (1402هـ). الإحكام في أصول الأحكام (المجلد 2). دمشق - بيروت: المكتب الإسلامي.
- ❖ عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي. (2006م). الاقتراح في أصول النحو. دمشق: دار البيروتي.
- ❖ عبد الغني بارة. (2004م). مقارنة تأويلية في الأنساق المعرفية. مقارنة تأويلية في الأنساق المعرفية ، عبد الغني بارة ، بحث منشور في مجلة الناص ، جامعة جيجل ، 4.
- ❖ عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني ، أبو المعالي ركن الدين امام الحرمين. (1997م). البرهان في أصول الفقه (المجلد 1). بيروت لبنان: دار الكتب العلمية.

- ❖ علي أبو المكارم. (2007م). التفكير النحوي (المجلد 1). مصر: دار غريب.
- ❖ علي بن محمد الجرجاني. (2003م). التعريفات (المجلد 1). بيروت. لبنان: دار إحياء التراث العربي.
- ❖ علي عبد المعطي. (1994م). جماليات الفن . الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية.
- ❖ غدامير. (2006م). فلسفة التأويل (المجلد 2). بيروت. لبنان: الدار العربية للعلوم.
- ❖ غدامير. (2007م). الحقيقة والمنهج (المجلد 1). دار أويا.
- ❖ غيري إغلتون. (1995م). نظرية الأدب. دمشق: منشورات وزارة الثقافة.
- ❖ كريس باركر. (2018م). معجم الدراسات الثقافية. دار رؤية .
- ❖ مثنى عارف الجراح. (2009). التأويل في أصول الفقه. بحث منشور في مجلة كلية التربية الأساسية، مجلد 9 ، 1ع .
- ❖ مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن الأثير. (1979). النهاية في غريب الحديث والأثر. بيروت: المكتبة العلمية.
- ❖ مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي. (1431هـ). بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز. القاهرة: لجنة إحياء التراث الإسلامي.
- ❖ مجدي عز الدين حسن. (2013م). من نظرية المعرفة إلى الهرمنيوطيقا. دار نيبور للطباعة.
- ❖ محمد السيد حسين الذهبي. (1976م). التفسير والمفسرون (المجلد 1). القاهرة: مكتبة وهبة.
- ❖ محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي. (1964م). الجامع لأحكام القرآن (المجلد 2). القاهرة: دار الكتب المصرية.
- ❖ محمد بن محمود بن أحمد البابرتي الحنفي. (2005م). الردود والنقود شرح مختصر ابن الحاجب (المجلد 1). مكتبة الرشد -تاشرون.
- ❖ محمد شوقي الزين. (بلا تاريخ). مفتاح التأويل ، قراءة في التراث الإنساني. نقلا عن مقال الهرمنيوطيقا والمنهج، مركز الدراسات والبحوث الإنسانية.
- ❖ مخلوف بوكروح. (2011م). التلقي . القاهرة : دار مقامات للنشر والتوزيع .
- ❖ مناع القطان. (2000). مباحث في علوم القرآن (المجلد 3). مكتبة المعارف للنشر والتوزيع.
- ❖ نبيهة قارة. (1998م). الفلسفة والتأويل (المجلد 1). بيروت. لبنان: دار الطليعة.

Bibliography of Arabic References (Translated to English)

- ❖ S. Rapobert .(2014) .Principles of Philosophy .Hindawi Foundation.
- ❖ Abdelghani Bara .(2004) .An interpretive comparison in cognitive systems .An interpretive comparison in cognitive systems, Abdelghani Bara, a research published in Al-Nas Magazine, University of Jijel, Issue 4.
- ❖ Abdul Malik bin Abdullah bin Yusuf bin Muhammad al-Juwayni, Abu al-Ma'ali Rukn al-Din Imam al-Haramayn. (1997 AD) .Al-Burhan fi Usul al-Fiqh (Volume 1). Beirut, Lebanon: Dar al-Kutub al-Ilmiyyah.
- ❖ Abdul Rahman bin Abi Bakr Jalal al-Din al-Suyuti. (2006 AD) .The Suggestion in the Principles of Grammar .Damascus: Dar al-Bayruti.
- ❖ Abu Abdul Rahman Al-Khalil bin Ahmed Al-Farahidi. (undated) .Al-Ain .
- ❖ Abu Abdullah Muhammad ibn Idris al-Shafi'i. (1940 AD) .The Epistle (Volume 1). Egypt: Al-Halabi Library.
- ❖ Abu Hamid Muhammad ibn Muhammad al-Ghazali. (2012 AD) .Al-Mustasfa in the Science of Principles of Islamic Jurisprudence (Volume 1). Beirut, Lebanon: Al-Risala Foundation.
- ❖ Abu Hilal al-Hasan ibn Abdullah ibn Sahl Saeed ibn Yahya al-Askari. (1980 AD) . Linguistic Differences (Volume 4). Cairo, Egypt: Dar al-Ilm wal-Thaqafa.
- ❖ Abu Ishaq Ahmad ibn Muhammad ibn Ibrahim al-Tha'labi. (2002 AD) .Al-Kashf wa al-Bayan fi Tafsir al-Quran (Volume 1). Dar Ihya' al-Turath al-Arabi.
- ❖ Abu Nasr Ismail bin Hammad al-Jawhari. (1987 AD) .Al-Sihah, the Crown of the Language and the Correct Arabic (Volume 4). Beirut: Dar Al-Ilm Lil-Malayin.
- ❖ Abu Ubaidah. (1954 AD) .Metaphor of the Qur'an (Volume 1). Egypt: Al-Khanji Library.
- ❖ Abu Zaid Al-Dabusi .(2001) .Evaluation of Evidence in the Principles of Islamic Jurisprudence (Volume 1). Beirut, Lebanon: Dar Al-Kotob Al-Ilmiyyah.
- ❖ Ahmad Ibn Faris. (1979 AD) .Language Standards .Dar Al Fikr.
- ❖ Ahmed Mohamed Abdel Aal Al-Maghribi .(2016) .Interpretation in the Light of Linguistics and Reception .Cairo: A research published in the Annals of Ain Shams Faculty of Arts.
- ❖ Al-Adhrawi .(2014) .The Sharia Text and the Construction of the Concept of Interpretation (Volume 1). Rabat: An article published in Al-Ihya Magazine, Issue 6, Al-Maarif Al-Jadida Press.

- ❖ Al-Adrawi, D .(2014) .The Sharia Text and the Construction of the Concept of Interpretation (Volume 1). Al-Maarif Al-Jadida Press, Riyadh: Published in Ihya Magazine, Issue 6, 2014.
- ❖ Ali Abdel-Moati .(1994) .Aesthetics of Art .Alexandria: Dar Al-Maarifa University.
- ❖ Ali Abu Al-Makarem .(2007) .Grammatical Thinking (Volume 1). Egypt: Dar Gharib.
- ❖ Ali bin Muhammad al-Jurjani. (2003 AD) .Definitions (Volume 1). Beirut - Lebanon: Dar Ihya 'al-Turath al-Arabi.
- ❖ Badr al-Din Muhammad ibn Abdullah ibn Bahadur al-Zarkashi. (1957 AD) .Al-Burhan fi Ulum al-Quran (Volume 1). Beirut, Lebanon: Dar Ihya al-Kutub al-Arabiyya.
- ❖ Chris Parker .(2018) .Dictionary of Cultural Studies .Roya Publishing House.
- ❖ David Kunzhoy .(2008) .The Critical Circle: Literature, History, and Philosophical Hermeneutics .Center for Civilizational Development.
- ❖ Dr. Abdul Fattah Al-Hamouz. (1984 AD) .Grammatical Interpretation in the Qur'an (Volume 1). Riyadh: Al-Rushd Library.
- ❖ Dr. Abdul Malik Al-Saadi .(2018) .The meaning of words and their impact on deduction (Volume 1). Dar Al-Fath for Studies and Publishing.
- ❖ Dr. Adel Mustafa .(2007) .Understanding Understanding: An Introduction to Hermeneutics: The Theory of Interpretation from Plato to Gadamer (Volume 1). Cairo: Dar Ruya for Printing and Publishing.
- ❖ Dr. Gamal Mohamed Ahmed Suleiman .(2009) .The Ontology of Existence in Immanuel Kant .Dar Al Tanweer for Printing and Publishing.
- ❖ Dr. Hassan Hanafi .(2012) .Dr. Hassan Hanafi .Hindawi Foundation.
- ❖ Dr. Ismail Zahir Muhammad Azzam. (undated) .Interpretation: A Contemporary Fundamentalist Study .Research published in the Journal of Islamic Studies - Faculty of Arts and Sciences - University of Oran.
- ❖ Dr. Jamil Saliba .(1982) .The Philosophical Dictionary: Dr. Jamil Saliba .Lebanon: Dar Al-Kutub Al-Lubnani.
- ❖ Dr. Rashid Halim. (undated) .Linguistic interpretation among Arabic scholars .A study published in Al-Baheth Magazine, Volume 1, Issue 3.
- ❖ Dr. Saeed Tawfiq .(2002) .On the Nature of Language and the Philosophy of Interpretation .Beirut, Lebanon: University Foundation for Studies and Publishing.
- ❖ Gadamer .(2006) .The Philosophy of Interpretation (Volume 2). Beirut, Lebanon: Arab House of Sciences.

- ❖ Gadamer .(2007) .Truth and Method (Volume 1). Oya Publishing House.
- ❖ Gerry Eagleton .(1995) .Literary Theory .Damascus: Ministry of Culture Publications.
- ❖ Hassan Hanafi .(2004) .The Evolution of Western Religious Thought in its Foundations (Volume 1). Dar Al-Hadi.
- ❖ Hussam Al-Din Al-Saghaqi. (2001 AD) .Al-Kafi Explanation of the Principles of Al-Bazdawi (Volume 1). Al-Rashd Library for Publishing and Distribution.
- ❖ Ibrahim Ahmed .(2009) .The Ontology of Language in Martin Heidegger (Volume 1). Arab House for Sciences - Publishers.
- ❖ Jamal al-Din Ibn Manzur. (1414 AH) .Lisan al-Arab (Volume 3). Beirut: Dar Sadir.
- ❖ Magdy Ezz El-Din Hassan .(2013) .From Epistemology to Hermeneutics .Niebuhr Printing House.
- ❖ Majd al-Din Abu al-Sa'adat al-Mubarak ibn Muhammad ibn Muhammad ibn Muhammad ibn al-Athir .(1979) .The End of the Strange Hadith and Athar .Beirut: Scientific Library.
- ❖ Majd al-Din Abu Tahir Muhammad ibn Ya'qub al-Fayruzabadi. (1431 AH) . Insights of the Discerning in the Subtleties of the Noble Book .Cairo: Committee for the Revival of Islamic Heritage.
- ❖ Makhlof Boukrouh .(2011) .Reception .Cairo: Maqamat Publishing and Distribution House.
- ❖ Mana 'Al-Qattan .(2000) .Studies in Qur'anic Sciences (Volume 3). Al-Maaref Library for Publishing and Distribution.
- ❖ Muhammad al-Sayyid Husayn al-Dhahabi .(1976) .Interpretation and Interpreters (Volume 1). Cairo: Wahba Library.
- ❖ Muhammad ibn Ahmad al-Ansari al-Qurtubi. (1964 AD) .The Compendium of the Rulings of the Qur'an (Volume 2). Cairo: Egyptian National Library.
- ❖ Muhammad ibn Mahmud ibn Ahmad al-Babarti al-Hanafi .(2005) .Responses and Criticisms: A Brief Explanation of Ibn al-Hajib (Volume 1). Al-Rashd Library - Publishers.
- ❖ Muhammad Shawqi al-Zein. (undated) .The Key to Interpretation: A Reading of the Human Heritage .Quoted from the article Hermeneutics and Methodology, Center for Human Studies and Research.
- ❖ Muthanna Arif Al-Jarrah .(2009) .Interpretation in the Principles of Islamic Jurisprudence .A study published in the Journal of the College of Basic Education, Volume 9, Issue 1.

- ❖ Nabiha Qara .(1998) .Philosophy and Interpretation (Volume 1). Beirut, Lebanon: Dar Al-Tali'a.
- ❖ Paul Ricoeur .(2005) .The Conflict of Interpretations (Volume 1). New United Book House.
- ❖ Paul Ricoeur .(2006) .The Theory of Interpretation and Surplus Meaning (Volume 2). Morocco: Arab Cultural Center.
- ❖ Raman Selden .(2006) .From Formalism to Poststructuralism) Vol. 1.(
- ❖ Saïd Benkrad. (undated) .Interpretation between Semiotics and Deconstruction (Volume 2). Morocco: Arab Cultural Center Publishing House.
- ❖ Saif al-Din Abu al-Hasan, Ali ibn Muhammad al-Amidi. (1402 AH) .Al-Ahkam fi Usul al-Ahkam (Volume 2). Damascus - Beirut: Islamic Office.
- ❖ Sheikh Abdul Razzaq .(2021) .An Introduction to the History of Islamic Philosophy .Hindawi Foundation.
- ❖ Taher Ibn Ashour. (2011 AD) .Interpretation according to the early interpreters . Algeria: Dar Ibn Hazm.
- ❖ The Imam, jurist, and theologian Abu Bakr Muhammad ibn Ahmad ibn Abi Sahl al-Sarakhsi .(2021) .Principles (Volume 4). Principles of al-Sarakhsi: by the Imam - Beirut - Lebanon: Dar al-Kutub al-Ilmiyyah.